## المستخلص

يعد الانتخاب وسيلة قانونية ذات صبغة ديمقراطية يستطيع من خلالها أن يعبر الأفراد عن إرادتهم في اختيار ممثليهم في المجالس النيابية، وهذا ما يضفي الصبغة الشرعية على السلطة السياسية الحاكمة، فهو السبيل الديمقراطي الوحيد، لتحقيق مبدأ التداول السلمي للسلطة ومن هنا اتجهت الدول إلى الاهتمام بتنظيم أنظمتها الانتخابية، بما يحقق مقاصدها وفي الوقت نفس إرضاءً للإرادة الشعبية وإلّا غدت السلطة السياسية غير شرعية، وهذا ما جعل مسألة انتقاء نظام انتخابي معين هو المقصد الحقيقي للقوى السياسية المتصارعة، فإذا تمَّ اعتماد نظام الأغلبية ذي الدور الواحد سوف يؤدي هذا الاختيار إلى نجاعة الحكم، لأنه ينتج حكومة قوية يتفاعل معها الشعب، وبذلك تتحقق الشرعية السياسية، حتى مع القول بأن نظام الأغلبية لا يحقق عدالة انتخابية عددية، ويفضي إلى أغلبية وأقلية، فهذا لا يخالف المبدأ الديمقراطي طالما أن الأغلبية متماسكة، ومستقرة وتحترم الأقلية، التي تأخذ دور المعارضة، التي تستطيع أن تعبر عن إرادتها سواء في المجالس النيابية، أو خارجها، فنجاعة الحكم تكمن في نظام انتخابي يحقق العدالة والدقة، وقادرة على إدارة شؤون البلاد بأغلبية منسجمة، وهذا ما يحققه نظام الأغلبية، أمَّا التمثيل النسبي فيعمل على إرساء العدالة في التمثيل النيابي من خلال مجموعة من الحلول لكيفية توزيع الأصوات على المقاعد، منعاً من حدوث هدر في الأصوات منها (طريقة الباقي الأكبر، وطريقة أقوى المتوسطات وهوندت وسانت ليغو) يحرص هذا النظام بأن يعطي لكل حزب أو كيان سياسي تمثيلاً برلمانياً يتناسب مع قوته العددية، وعلى الرغم من أن هذا النظام يتسم بالعدالة ووجد منعاً من هدر الأصوات، إلاّ أن تطبيق طرق معينة منه يؤدي إلى هدر الأصوات كما في حالة اعتماد نظام سانت ليغو بالطريقة العراقية فهو يؤدي إلى حرمان الأحزاب الصغيرة من الحصول على مقاعد نيابية، وتذهب إلى الأحزاب الكبيرة، إلاّ أن الاكتفاء بعدالة التمثيل النسبي يقودنا إلى ديمقراطية توافقية أو حكومة ائتلافية تقوم على التوافق بين جميع الأحزاب السياسية من اجل تكوين أغلبية برلمانية لتشكيل الحكومة ومن ثمَّ تشكيل أغلبية هشة ضعيفة تسعى لتحقيق مصالح الأحزاب لا مصالح الشعب، يجب اعادة النظر في اعتماد التمثيل النسبي، ومحاولة الاستفادة من تجارب الديمقراطيات الناجحة في عملية انتقاء انظام انتخابي يحقق الاستقرار السياسي.